

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

نظام الترشيح الحزبي وأثره على السلم الأهلي

الجزائر أنموذجاً

أ. بودفع علي ، جامعة سكيكدة ، الجزائر

نظام الترشيح الحزبي وأثره على السلم الأهلي

الجزائر نموذجا

أ. بودفع علي

الملخص:

فقدت معظم الأحزاب السياسية في الجزائر، بما فيها تلك الحاكمة، كل مصداقية لها، في صفوف الجماهير المسحوقة، ورغم ما تتمتع به هذه الأحزاب، من زخم ومن إمكانات مادية، متمثلة أساسا في المقرات الحزبية، والأموال، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في تقديم مرشحين أكفاء، يحظون بالثقة، والاحترام، من طرف ملايين الناخبين الجزائريين، على مستوى جميع المجالس المنتخبة بدءا بالبرلمان ووصولاً إلى المجالس البلدية والولائية، وذلك طيلة 50 عاما من الاستقلال، و22 عاما من إقرار التعددية الحزبية والسياسية.

إن هذه الورقة البحثية، عبارة عن محاولة لتشخيص واقع العمل السياسي للأحزاب الجزائرية، ودورها في عملية التنمية السياسية، التي هي بالأساس زيادة في مستوى التمايز البنوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، قصد التمكن من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وضبط النزاعات، وتلبية المطالب المستعجلة، والتوجه نحو المساواة، من خلال المشاركة السياسية، والانتقال من ثقافة الخضوع والتصفيق، إلى ثقافة المشاركة والنقد من خلال الاقتراع العام، أو من خلال زيادة مساحات التعبئة السياسية، إضافة إلى القضية الجوهرية في ورقتنا والمتعلقة بتولي الوظائف العامة عن حدارة واستحقاق.

إن ضعف الأحزاب السياسية في الجزائر، وانعدام الفعالية لديها، ساهم في تكريس التخلف والفقر، والجهل لدى عامة الشعب، وتشير الدراسات والإحصاءات أن هذه الأحزاب أخفقت في بناء تنظيمات حزبية، قوية، ونشطة ذات كفاءة، تمتلك الاقتدار على قيادة عملية البناء والتغيير، ومن ثم حصل فشل ذريع في تعزيز الاستقرار العام، والسلم الاجتماعي على وجه الخصوص.

إن البناء الوطني لا يتحقق، إلا من خلال ترشيح الأكفاء، مهما كانت قناعاتهم، وانتماءاتهم، وتطوير القوانين والتشريعات، بما يسير حركة المجتمعات نحو الحداثة والتمدن، وإعادة تنظيم المؤسسات العامة كالبرلمان، والولاية والبلدية والانتقال بعد ذلك بمفاهيم التكيف والولاء، والانتماء والمشاركة، من مراحلها النظرية، إلى فضائها العملي والتطبيقي الفاعل، والمؤثر في الأفراد والمجموعة.

إن مسؤولية الأحزاب السياسية في إنقاذ الأمة بترشيح وتمكين الأكفاء من قيادة المجتمع، تعد مسؤولية تاريخية جسيمة، لا تقل أهمية عن قضايا العلاج والمأكل والسكن للمجتمع، لأنها تمتلك الحرية المطلقة (في غياب القانون الذي ينص على شروط الترشح في جانب الكفاءة بكافة مضمولاتها) في ترشيح الأفراد، بدل صرف الجهود في السعي وراء المغام السياسية وتعطيل مصالح المجموعة الوطنية والاستمرار في أساليب الخداع بإصدار البيانات وإلقاء الخطب والتنديد بالواقع.

يبدو لي أن الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر كانت آخر مسمار دق في نعش الديمقراطية، والممارسة السياسية الفاعلة والإيجابية، هذا ليس تجنيا وحكما بظهور الغيب، بقدر ما هو قراءة في تركيبة هذا المجلس الذي ضم في صفوفه كل أطراف المجتمع، من بطالين وتجار وحرفيين ونساء ماكنات بالبيت لم يسبق لهن أن سمعن عن البرلمان ولا عن وظيفته أو مهامه الجسيمة، ذلك أن المال المشبوه، وثقافة الطاعة والولاء لقيادة الحزب، هي المقياس الوحيد للوصول إلى سدة البرلمان.

وعلى العموم فإن هذه الورقة البحثية ستركز على قراءة بنية وتوجه الأحزاب السياسية الفاعلة في جزائر اليوم، والكفاءة والنزاهة بين الخطابات الحزبية والسلوات الشخصية، وآثار السياسات والممارسات التي تقوم بها هذه الأحزاب على السلم الاجتماعي في المدين المتوسط والبعيد، وتتضمن الخاتمة أهم نتائج هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: الترشيح، الأحزاب، السلم، الأكفاء، التغيير، الاستقرار، النخب، الثقافة، القانون.

Abstract:

The majority of the political parties in Algeria including the ruling ones, have lost their credibility among the masses, and despite what these parties are enjoying (power and money), they failed miserably in providing qualified candidates that enjoy the respect of millions of Algerian voters at the level of the parliament and municipal councils. These paper focuses of the reality of political action in the Algerian political parties and the role these parties play in the political development process. It is vital to address de various social needs and the economic development of society to deal with the various conflicts and urgent demands of the society. Equality through political participation and the transition from a culture of submission and clapping, to a culture of participation and monitoring through public election, or by increasing the areas of political mobilization, in addition for the core issue of competence based public office candidates a important issues to deal with.

The weakness of political parties in Algeria, and the lack of effectiveness have contributed to underdevelopment poverty and ignorance. Studies and statistics indicate that political parties failed to build a strong, active system. Progress will only take place through the nomination of qualified members whatever their convictions and affiliations. Development of laws and regulation that can lead society towards modernity and urbanization as well as the restructuring of public and political are necessary. The next step is to discuss loyalty, affiliation and participation on all levels to inspire individuals and groups.

The responsibility of the political parties in finding an outlet for the country is represented in enabling qualified people to lead the community. This is not less important than providing medicine, food and housing for the community. At present, members of the political parties have absolute power and freedom (in the absence of law binding regulation), but do not have the best interest of the people in mind. The recent elections in Algeria, has been the last nail in the coffin of democracy and positive political practice. This research paper will focus on: first, reading the structure and orientation of the active political parties in Algeria nowadays; secondly, efficiency and fairness between partisan rhetoric and personal loyalties; thirdly, the impact of policies and practices in the short and long terms; and finally, the recommendations.

Keywords: Political parties, Algeria.

مقدمة:

إن هذه الأفكار على عظمتها، تظل دون أثر، في واقع العملي لمعظم الأحزاب الجزائرية، ذلك أن الكثير من الكفاءات السياسية والعلمية، التي تمتلك الاقدار على القيادة والمسؤولية، تعرضت للإقصاء والتهميش بأفزع وأبشع الأساليب والوسائل، مما أدى بها إلى الانحصار والانغلاق ثم اعتزال المجتمع، ليضافوا إلى القائمة الطويلة من المناضلين المهمشين المسحوقين، الذين تحولوا إلى معارضين للسلطة وناقمين على المجتمع، يدعون لمقاطعة الانتخابات، ويستخدمون العنف كوسيلة للإطاحة بالنظام السياسي القائم.

إن ثلاثين سنة من الأحادية الحزبية، ومن الحكم الاستبدادي الفردي المطلق في الجزائر، صنعت مشهدا سياسيا مشوها، انتهى بالانفجار، لما تعمقت ظاهرة انفصال السلطة عن الشعب وبلغ الفساد الإداري والظلم السياسي حدا "كبيرا". ظهر ذلك في أحداث قسنطينة الدامية لعام 1986، ثم انتفاض أكتوبر 1988، ثم الانسداد والانفجار بداية التسعينات كنتيجة لعدم مسaire النخب الرسمية، للتطور الفكري والنفسي الذي حصل داخل المجتمع، واستمرار سيطرة عقلية الريع البترولي، والوصاية، وأساليب الاحتكار والاستغلال والتسلط من قبل الكثير من النافذين. وبسبب ضعف تقدير البعض الآخر لمقتضيات التحول الديمقراطي، وما يتطلبه من حكمة في التعامل والممارسة⁽⁴⁾.

وأصبح الترشيح والتولية للوظائف العامة والإدارية، قائما على مجرد الولاء والطاعة والمال المشبوه، المشكوك في طريقة كسبه، مع القدرة على ضرب الآخرين واتهامهم، بتجنيد البوليس السياسي والضغط على القضاء، وكثيرا ما تفرض المترشح بعض الدوائر، التي تعتمد على المزج بين المال القهر السلطوي..

إن مبنى هذا الانحراف في واقع الأحزاب السياسية، قائم على فهم خاطئ أكدته ممارسات أصبحت واقعا وعرفا، فهي تعتبر العمل السياسي، مهارات لا أخلاق لها، تقوم على الكذب، والمرادغة، والوعود الكاذبة، وحسن تصريف الجموع المضطهدة المطالبة بحقوقها وحرقاتها، والقدرة على الوصول إلى تأجيل الصدام،

إن للأحزاب السياسية دورا كبيرا في عملية التأثير والتأثير، بالديمقراطية القائمة في النظم السياسية المعاصرة، ولا شك أن للأحزاب السياسية أهمية كبيرة بالنسبة للنظام النيابي الذي يسود اليوم معظم دول العالم، وهذا رأي غالبية فقهاء القانون العام، ورجال السياسة⁽¹⁾.

والأصل أن تقوم الأحزاب السياسية، بوظيفة هامة وحيوية بالنسبة لنشر الثقافة السياسية لدى أفراد وجموع الشعب، وتعليمهم كيفية ممارسة الديمقراطية، وجعلهم ملمين بمشكلات العصر، والواقع السياسي الداخلي والخارجي، وكيفية التعامل معه، والتأثير في القرارات السياسية العامة المتعلقة به، وفق الضمانات التي تكفلها النظم السياسية لهم، من حيث التمتع بالحقوق السياسية، كحرية الرأي والتعبير، ثم الاستحواذ على أقصى ما يمكن التمتع به من مبادئ الديمقراطية المعاصرة، كالمساواة، والعدالة، والحرية. وكذلك خلق نوع من الجرأة لديهم والشجاعة، في المطالبة بسد حوائجهم، المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وهذا الدور، الذي تلعبه الأحزاب السياسية، إنما يتوقف على مدى قوتها في تأديته، ومدى التأثير، الذي تحدثه بمبادئها وأفكارها في أذهان وعقول الشعوب، وإثبات فاعليتها التي تتوقف على المدى الذي وصلت إليه في علاقتها بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي في الدولة⁽²⁾، فالمواطن في أي بلد، يجب عليه أن يتعلم كيفية ممارسة الديمقراطية، وكيف يمكنه الإلمام بشؤونها، وأن يكون ناخبا كفنا قادرا على المشاركة الفعالة، في مناقشة القضايا العامة، والحكم عليها حكم الدارس عليها⁽³⁾. وبناء على ذلك فإن التنظيم الحزبي في أي بلد، هو الذي يعزز التعليم والثقافة السياسية للقاعدة الشعبية، سواء في عامته، أو في تكوين نخبة مختارة، يعهد إليها بالحكم، إذا أبدت هذه الفئة، شيئا من التفوق والتفهم العميق، لمبادئ الحزب وسياسة الحكم، لأن أهم ما يميز الرجل السياسي، هو الثقافة السياسية. وحسن تقدير الأمور، وقوة الشخصية، وبلاغة الحجة وحسن التدبير والانخراط في أوساط الجماهير.

قطعة أرض، أو غيرها من المصالح التي تسمى في عقيدتهم على مجرد التفكير في مستقبل وطن وأمة، بل إن بعض المرشحين قادته الصدفة المحضة ليجد نفسه منتخبا في إحدى الهيئات السياسية بما يخالف العقل والمنطق وسنن الكون والحياة القائمة على الكفاءة ، والصبر، والنضال، وبذل الجهد والتضحية في سبيل ذلك، لقد أصبحت الأحزاب السياسية مجرد همزة وصل مع الحكام، فأكثرهم لا يجد حرجا في أن يتقدم إلى الجهات المسؤولة محملا بمطالبه الشخصية التي لا تنتهي، ثم مطالب عائلته، وأصحابه، وأصدقائه، دون حياء ولا خجل⁽⁵⁾. بدلا من أن يقدم للمجتمع برامج سياسية، وخططا تنموية، وبدائل وحلول ومقترحات، حتى تتاح للناخب المقدر على اختيار أفضلها، من خلال العملية السياسية، أو عن طريق الاجتماعات الحزبية، ووسائل الإعلام، فيحصل للناخبين ، إيمان عميق بها، ورسوخ في ضمائرهم، وبهذا يتيح الحزب للناخب، الحرية في الاختيار بين المرشحين الذين يمثلون هذه الأحزاب⁽⁶⁾.

إن من مهام الأحزاب أيضا، المشاركة بدور فعال في تأسيس رأي عام قوي بين أفراد الشعب، فيما يتعلق بالشؤون العامة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بواسطة عرض حقائق الأمور، وجوهر المشكلات، التي قد تخفيها الحكومات، تجنبنا للفضوى والانتقادات، فدورها حينئذ هو توجيه الرأي العام، نحو القضايا التي تمس الصالح العام للمجتمع، فالأحزاب لها دور رائد في مساعدة الناخبين في تكوين الثقافة السياسية العامة⁽⁷⁾.

سيطرة الأقلية على الأحزاب:

العمل السياسي في الجزائر أضحى مجرد شعارات تخضع للمصالح، أو مصالح تحكمها القوة وتحميها وتفرضها، وأن الغاية في كل ذلك، تبرر الوسيلة، وأن مصالح الأمة، وحرية المواطنين، والديمقراطية التعددية، والمصالح الوطنية، والسلم الاجتماعي، وغير ذلك، مجرد عناوين ترفع للتخدير والتستر على المقاصد الحقيقية ، التي لا تتجاوز حدود الامتيازات المادية الشخصية، أولا والحزبية ثانيا⁽⁸⁾.

وفي الجزائر تكتسب الأقلية مشروعيتها، لا على أساس سيطرتها على أفراد الشعب من خلال مؤسساتها

وارهاب الناس وإسكاتهم بمسكنات وهمية محدودة في الزمن.

إن ما يؤكد هذا الطرح هو وجود مقرات الأحزاب السياسية، باختلاف توجهاتها، مغلقة طيلة السنة، فلا تفتح أبوابها إلا مع اقتراب المواعيد الانتخابية، فلم نسمع ولم نر حزبا سياسيا نظم تظاهرة علمية أو ثقافية، أو سياسية، شرح فيها للرأي العام وجهة نظره من الأحداث الوطنية، والدولية، أو أنه نظم عملية الانخراط، وأعلن عن ذلك بالوسائل المعروفة، فعملية الانخراطات مثلا ، تتم في سرية تامة وتشمل الموالين من الأقارب والأصهار والأصدقاء وذوي النفوذ. يحصل ذلك عن قصد ووعي، خشية أن يندس الأكفاء، الذين بإمكانهم الوصول إلى قمة هرم قيادة الحزب، فاقصاؤهم من الانخراط في صفوف الحزب، يتم من خلال رفض طلبهم دون إبداء الأسباب غالبا، وهذا الرفض يعد في نظري وسيلة راقية في ممارسة الاستبداد الحزبي، الذي لا يمكن للرأي العام الاعتراض عليه، بدعوى أنها شأن حزبي داخلي. وهنا يمكن أن نلاحظ بوضوح، مدى عجز القانون والقضاء عن التدخل، بفعل الحرية المطلقة، التي تتمتع بها الأحزاب السياسية في قبول أو رفض طلب الانخراط، ولو كان صاحبه أستاذا أو باحثا، أو طبيبا، أو مهندسا، أو شابا مثقفا مفعما بالحياة، وعلى قدر كبير من الأدب وحسن الخلق.

وأنى لهؤلاء أن يعللوا إقصاءهم الكفاءات من الانخراط في صفوف الحزب، أو أن يسمحوا لهم بالولوج إلى مراكز القيادة داخل الأحزاب السياسية، إنهم على مستوى كبير من الأمية والجهل والتخلف، بما يعيقهم عن القدرة حتى على إقناع ذويهم وأسرهم، ولذلك ظل الوضع السياسي والاجتماعي على حاله من الجمود، والترهل والضعف. وأنى لهم بعد ذلك، أن يشرحوا للناس فكرهم السياسي، وأسلوبهم النضالي، أو أن يقدموا لنا حلولاً لقضايانا ومشكلاتنا، أو أن يضعوا أمامنا تصورات ورؤى عملية.

هذا أمر غير ممكن، لأن أكثرهم لا يعرف مبادئ الحزب السياسي الذي ينتمي إليه، ولا خطه النضالي، أو أصوله الفلسفية، ولا تركيبته البشرية، فأكثرهم من الأميين، والجهلة ممن يحلمون بمسكن أو وظيفة أو

الترشيحات للوظائف العامة والأحزاب الجزائرية:

عانت عملية ترشيح وإعداد القوائم الانتخابية طيلة سنوات التعددية السياسية والحزبية، صراعات كبيرة مست معظم الأحزاب السياسية بدرجات متفاوتة، فقد استغلت قيادة حزب جبهة التحرير الوطني العملية، لتصفية الحسابات مع الوجوه السياسية المحسوبة على الأمين العام الأسبق علي بن فليس، التي بقي حضورها مؤكدا في كثير من محافظات الحزب على مستوى الوطن، وهو ما جعل قيادة الحزب تحتكر عملية إعداد القوائم وترتيب المواقع داخلها، وهذه العملية أثارت الكثير من مظاهر الاحتجاج لتغلب في نهاية المطاف منطق الاستبداد السياسي والقوة والردع والعقاب ثم الإقصاء والتهميش، واستخدام نوع جديد من أنواع العنف السياسي القائم على المراوغة والخداع والتهديد والوعيد(12).

إن رغبة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، سواء الولائية أو الوطنية، في الاستمرار على نفس المنهج السياسي القائم على الانغلاق ومنح سلطات مطلقة لقيادة الحزب على المستوى الولائي، والذهاب بعيدا للوصول إلى مركز صنع القرار، جعلها تستخدم جميع صلاحياتها بشكل متحرر، نتيجة ضعف وسائل الرقابة الداخلية، وعدم وجود قانون يضع شروطا للترشح غير الشروط العامة المعروفة والمقررة في القانون والدستور، وهو ما جعلها تقدم الأمي على المثقف، والجاهل على العالم، البطل على الموظف الكفاء، ويتأخر الرجل الصالح الخبير بشؤون السياسة أمام أصحاب الجاه والمال وهكذا(13).

أما الأحزاب الإسلامية فإن الترشيحات قد تكفلت بها مجالس الشورى الولائية للحركة، ويبدو أن أزمة إقصاء الكفاءات في هذه الأحزاب كانت أقل حدة من غيرها من الأحزاب الأخرى، وبالرغم من ذلك فإن شروط الترشح عموما تمثل بعضها في أقدمية الانتماء للحزب السياسي الذي يعبر عن الواقع، عن الانتماء للجماعة في مرحلة السرية كشرط رئيسي يأتي في المقام الأول، بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى التي لاقت استجابة واسعة من قبل الجماهير قبل أن تتبدل المعطيات وتعصف بها رياح التغيير نحو تقديم

الدستورية العامة، وإنما من خلال أساليبها في الترشيح الذي ينتفي مع وجودها معنى الحرية في اختيار الشعب لممثلهم كأشخاص منفردين، وذلك عن طريق قوائم انتخابية يتحكم فيها عادة قادة وزعماء الأحزاب السياسية، وأصحاب المصالح، ومجموعات الضغط، وأصحاب المال الأمر الذي جعل الأقلية تسيطر على دواليب الحزب، وقد ساعد على ذلك المستوى الثقافي، والوعي السياسي المتدني لدى المناضلين، الذي من المفترض أن يلعب دورا بارزا في منع القلة من السيطرة والاستبداد، وذلك لقدرتهم على تفهم الأمور العامة، ومحاسبة القائمين عليها، من حيث التخطيط لها وتنفيذها على خلاف الحال⁽⁹⁾.

فغالبية المناضلين في الحقل السياسي من الأميين والجهلة، وكثير منهم أنهكتهم أزمات الحياة باختلاف قضاياها، ومشكلاتها، التي تصل حد المأساة في كثير من الحالات، وتتلخص إجمالاً في العمل والسكن والعلاج، فيؤدي ذلك في بعض الحالات إلى حصول مقايضة بين مسألة الانخراط في الحزب، وبين الاستجابة لهذه المطالب الملحة والمستعجلة، وهذا ما يفسر تغيير الكثيرين منهم لوجهتهم الحزبية، حاملين معهم همومهم، ومشكلاتهم، خاصة إذا ما تيقنوا أنه لا يمكن لهم تحقيق مطالبهم لضعف الحزب السياسي، أو خسارته الرهان الانتخابي، أو أن هذا الحزب السياسي لا يحظى بقبول ومباركة السلطة السياسية الحاكمة⁽¹⁰⁾، فمكاتب الأحزاب تعد في نظر بعض الجزائريين، جهة إدارية لتقديم الشكاوى والمظالم، أو اكتساب الحماية والقوة، والمنعة، وهي أيضا جهة ذات سمعة سيئة لشهرتها في توزيع الأكاذيب وترويج الوعود، مما أكسبها الكراهية، والتجاهل، وعدم الثقة من قبل غالبية الشعب.

إن هذا المستوى السياسي المتردي فتح الباب على مصراعيه أمام هذه الأقلية كي تتحكم في الساحة السياسية وتتلاعب بعقول وأذهان الجماهير، ويكون لها ما تشاء من تشريعات وقرارات، تحقق من خلالها مصالحها الخاصة أكثر من الاهتمام بالمبادئ العامة التي تحكم نشاط الحزب، الذي ينتمون إليه ويتزعمونه⁽¹¹⁾.

يكون بعض الإعلاميين فيها مأجورا ، ويكون بعضهم الآخر مجرد مطبل يعزف على وتر الوطنية الزائفة والمزعومة، وهدفه حماية مصالحه، أو تحقيق بعض المآرب البسيطة. وهذا لم يعد خافيا على أحد، وقد أصبح من الظهور بما يدركه العام والخاص في بلدي(17).

الأحزاب الجزائرية والشعب:

بقيت الجزائر خارج دائرة التبدلات الثورية الحاصلة في العالم العربي، وبقينا نعيش في ظل نظام هجين، تفصله هوة عميقة عن الشعب، الذي لم يستطع حتى الآن أو لم يسمح له بأن يتمثل مفاهيم قيمة جديدة، فكيف يمكن تشييد بناء جديد بمواد وأدوات قديمة؟ على مستوى الأفكار والرجال بشكل خاص.

إن الإنسان وثقافته هما الوسيلتان الوحيدتان لتحقيق تغيير حقيقي، ذلك أن التاريخ لا يتوقف أبدا، والذين يتوقفون يخرجون من التاريخ، وربما يخنقون منه أو ينقضون إذا لم يستوعبوا المعطيات الجديدة، ولم يعملوا على التمييز عن تأخرهم في عملية توظيف ما هو ثابت في تكوينهم وبين ما ينبغي أن يكون متحركا ومتغيرا(18).

إن الأحزاب السياسية الجزائرية وسعت الهوة بينها وبين الشعب، فمن بين المعضلات الكبرى في بلدي اليوم اشتغال الأحزاب بقضايا الانتخابات، ثم الانقسامات والصراعات، والجري خلف المصالح والمناصب، وصرف النظر عن إعداد المواطن الصالح المؤهل الذي يمكنه تحمل عبء المسؤوليات وأكد أجزم أن المواطن الجزائري اليوم أصبح يتمنى أن تعود الجزائر إلى نظام الحزب الواحد، لأنه أصبح يعيش في ظل التعددية الفوضوية، أزمة الشك، فأفكار الأحزاب السياسية ظلت باهتة، ومشوشة لا تجد لها صدق في واقع المجتمع ومشكلاته(19).

إن الأحزاب السياسية التي يفترض فيها أن تكون أحزاب معارضة هي الوجه الآخر للسلطة، والريفي القوي لها لذلك ينبغي أن يمارس الجميع في السلطة والمعارضة دورهم بوعي وبمسؤولية وطنية في إطار الحرص على الوطن وأمنه واستقراره، والحفاظ على مصالحه وما يتحقق فيه من إنجازات.

المصالح الحزبية، فلم يعد مرشحوها يحوزون الثقة، لفقدهم للكفاءة بشروطها، العلمية والأخلاقية(14).

لقد أصبحت ممارسات الأحزاب الإسلامية، في معظمها قائمة على التمييز بين أفراد المجتمع المؤهلة لممارسة العمل السياسي، فالحكم لهم أو عليهم يكون من خلال مظهرهم، مع الاعتماد على الجانب الشكلي دون الغوص في المضامين، ثم إقامة الحواجز في العمل السياسي مع باقي أفراد المجتمع، خوفا مما يسمونه ظاهرة التميع الحزبي، في خلط واضح بين مفهوم العمل الدعوي، ومفهوم النضال السياسي، وكذلك الخوف من الانقلابات والمؤامرات حسب ما ورد في آرائهم وخطبهم(15) حتى إذا حصل الاستنزاف في العامل البشري بفعل الهزيمة السياسية لم يجدوا مناصرين لهم، وهذا ما حصل بعيد انتخابات 2012، إذ انهزمت الأحزاب الإسلامية على جميع المستويات المحلية والوطنية، أما حزب العمال الاشتراكي بزعامة لويضة حنون فقد لجأ إلى فرض إمضاء على استقالة مسبقة من قبل المترشح يعهد بها لدى موثق لتقديدها إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني في حالة عدم التقيد بسياسة الحزب ومواقفه كما حصل في عهدة 2002(16).

إن هذا مؤشر حقيقي على أن هؤلاء المرشحون ليسوا أكفاء، ولا أصالة نضالية لهم، وقد جاء بهم لملء الفراغ ليس إلا، فلا ثقافة سياسية لهم وليسوا أهلا للثقة، ولا يعرفون مبادئ الحزب، ولا خطه النضالي، وأن مستقبلهم السياسي في خطر لأنهم سيكونون بين مطرقة مطالب الشعب وسندان توجهات الحزب، وهذا دليل قاطع على عدم كفاءة المرشح والمترشح.

أما الأحزاب الصغيرة، أو المجهرية فإنها تتحمل مسؤولية كبرى في الفساد السياسي من خلال تقديم مرشحين سيؤوا السمعة، ضعيفي المستوى التعليمي، عديمي الخبرة في الميدان السياسي وذلك عن طريق بيع القوائم والترشيحات لاسيما المراتب الأولى، ولا يهتمها في ذلك سوى مصالحها المادية والمالية، وما تقدمه من أرقام مغلوطة ومغشوشة عن عدد مناضليها ومرشحيها، وعدد الدوائر الانتخابية التي استطاع الحزب منافسة كبريات الأحزاب السياسية على مقاعدها، كل هذا يقدم في ظل هالة إعلامية واسعة

أساسي، وهذه الفئة هي في الحقيقة القوة الخفية المسيطرة على الترشيحات كفئة عمرية، وكفئة مهنية⁽²⁰⁾.

المستوى التعليمي ونوعية الوظائف لبرلماني الجزائر لعام 2007⁽²¹⁾:

المستوى التعليمي:

العدد	العدد	المستوى التعليمي
194	01.59 %	من دون مستوى
356	02.91 %	ابتدائي
1484	12.18 %	متوسط
4784	39.13 %	ثانوي
4857	39.73 %	جامعي
545	04.46 %	ما بعد التدرج
12225	100 %	المجموع

المهن والوظائف:

النسبة	العدد	المهنة
40.34 %	4932	الموظفون
17.44 %	2132	المعلمون والأساتذة
12.70 %	1553	المهن الحرة
11.23 %	1373	من دون مهنة
06.71 %	820	إطارات
05.71 %	698	تجار
04.15 %	507	أجراء
01.31 %	106	فلاحون
0.41 %	50	صناعيون
100 %	12225	المجموع

أثر الترشيح الحزبي على السلم الأهلي:

أولا تجاوز سلطة الأمة في الاختيار والترشيح:

إن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري لا يمكنها أن تتيح لنا أية إمكانية لممارسة الديمقراطية. خاصة في ظل وجود القلاع الحزبية المنغلقة على نفسها التي تنعدم في داخلها إمكانية الاختيار الحر، والمانعة في الوقت نفسه أية إمكانية في الانفتاح على الآخرين، المسجونين هم أيضا في قلاع محصنة، ولهذا فإن المشكلة لا ترجع إلى قانون الانتخاب ولا إلى قاعدة الأكثرية، أو القاعدة النسبية، ولا في سن الاقتراع. ولا في الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات، طالما أن هذه القلاع باقية، وطالما أن

إن غالبية الجزائريين لا يثقون بما يصدر عن رؤساء الأحزاب السياسية من عهود ووعود وخطب والتزامات، وتنتظر إلى ما يصدر عن جهة واحدة ووحيدة، وهي رئاسة الجمهورية، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها على الأقل في الوقت الراهن، ولقد رأينا كيف تكتفي هذه الأحزاب بشرح خطاب الرئيس أو التعليق عليه، بل وتنتظر الإذن لها في أن تتحدث عن هذه القرارات، فكان ذلك سببا في فقدان المشروعية، ومن ثم فقدان كل مصداقية لها لدى الجماهير. وهذا في رأينا، واحد من مجموعة مؤشرات، تفسر سبب عزوف الشعب عن عملية الانتخاب.

وظائف المرشحين ومستواهم التعليمي برلمان 2007 نموذجاً:

أغلبية المرشحين للانتخابات التشريعية لعام 2007، كمثال، هم من غير الجامعيين بحيث ما زال يترشح من لا مستوى تعليمي له أصلاً، يليهم أصحاب مستويات التعليم الابتدائي، ثم المتوسط ثم الثانوي، الذين يمثلون أغلبية المترشحين بنسبة 54 بالمائة، في مجتمع يتباهى بنظامه السياسي بتقدم عظيم في مجال الثقافة والتربية والتعليم، علماً أن التجربة الانتخابية، أكدت أكثر من مرة، أن هناك تلاعب كبير، يقوم به المرشحون، بتواطؤ من قبل الأحزاب في بعض الأحيان، عند التصريح بالمستوى التعليمي للمرشح، عكس الشهادة الجامعية التي يقل التلاعب بها، عند التصريح بها، معطيات تؤكد أن الحزب السياسي في الجزائر لا زال بعيداً عن مساندة التحولات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع. أما بالنسبة للوظائف، فإن السيطرة على الأحزاب السياسية، والمرشحين، ترجع للموظفين الإداريين بنسبة 40 بالمائة. وهذا ما يعزز فرضية تزوير الانتخابات على مقاس السلطة السياسية القائمة، يليهم المعلمون بنسبة 17 بالمائة الذين سيطروا على الإدارة التشريعية كاستمرارية سوسولوجية للظاهرة السياسية في الجزائر منذ فترة الأحادية، التي تمثلت بتفضيل الدولة لأجرائها أو موظفيها لاحتلال المواقع السياسية الهامة على مستوى المؤسسة التشريعية، وغيرها من المؤسسات، مما يؤشر على صعوبة اتخاذ مواقف سياسية مستقلة من قبل هذه الفئات التي تملك الدولة، ككرب عمل

الوطني الديمقراطي وسعيد سعدي من حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية . وحسين آيت أحمد من جبهة القوى الاشتراكية وأبو جرة سلطاني من حركة مجتمع السلم، وهو أمر قد يزداد بروزا فيها بازدياد حدة الصراع بين المناضلين وقادة الأحزاب وعامة المتعاطفين من أبناء الشعب. على غرار ما يحصل الآن مع اكبر الأحزاب السياسية الجزائرية ، ممثلا في حزب التحرير الوطني، وأمينها العام عبد العزيز بلخادم ، الذي تمت تنحيته من رئاسة الحزب بطريق الاقتراع السري، والمباشر، وهذا في حد ذاته يعد مؤشرا هاما ومشجعا ، يحدد خارطة طريق العمل السياسي المستقبلي في الجزائر.

ثانيا - أن المترشحين غير الأكفاء موظفون برلمانيون

إن النائب غير الكفاء الذي اختير من طرف الحزب لسبب من الأسباب لا يعبر عن آرائه وما يتعلق بالقرارات والسياسات العامة من عمق ذاته، ووفقا لما يراه صالحا متوافقا مع المصلحة العامة للجماعة بنواحيها المختلفة باعتباره ممثلا عن الشعب وبآثاره داخل قبة البرلمان. وإنما لا تعدو آرائه وأفكاره سوى أن تكون ، تعبيرا عن آراء حزبه وأفكاره، وبالتالي يصبح هذا النائب مجرد آلة صماء أو شريطا مسجلا ، كي يثبت فيه الأقاويل والأطروحات والنظريات كما طرحت عليه أمام الهيئة البرلمانية، ويكون حينئذ مجرد موظف برلماني قام بتعيينه الحزب الذي ينتمي إليه. ولعل الدافع من وراء خضوع هذا النائب لهذه الممارسات الاستبدادية ، هو رغبته في إعادة ترشيحه وانتخابه بالبرلمان مرة أخرى، وهو على إيمان عميق بأنه إن لم يطبق ما يرسمه الحزب، فلن يستطيع العودة إلى هذا المنصب، وربما يحال على التقاعد السياسي المبكر.

ثالثا - تزوير الانتخابات على نطاق واسع:

يعول غير الأكفاء، مرشحون وأحزابا، على ممارسة التزوير على نطاق واسع، فالأحزاب الكبرى لا يهمها أن يكون مرشحوها في الانتخابات المحلية والبرلمانية أكفاء، لأنها حصدت أغلبية المقاعد وأعلنت ذلك قبل يوم الاقتراع⁽²⁶⁾. وهل لجاهل، أو أمي، أو صاحب ماض غير مشرف، أن يقنع الناخبين بأنه ترشح لخدمتهم،

حراسها موجودون سواء من الشعب الطيب، أو من مافيا الفساد المالي، والسياسي فلا اعتماد أحزاب جديدة، ولا قاعدة النسبية، تستشكل الأدوات القادرة على اختراق أسوار القلاع المحصنة بعقول الناس، ونفوسهم، وعواطفهم وتاريخهم، وأي تاريخ هذا، الذي لم نتفق حتى الآن، على كتابته وتدوينه للأجيال⁽²²⁾؟

إنه من الصعب استشارة كل الأمة في موضوع الترشيح للمناصب السياسية، ولكن ذلك يكون ممكنا من خلال المؤتمرات الشعبية التي تعقدتها الأحزاب بحيث تكون مشاركة المناضلين حقيقية لا صورية ومبنية على أسس ديمقراطية لا تلاعب فيها، ولا يمكن التكهّن بنتائجها إلا من خلال استفتاء داخلي تعززه الصناديق كوسيلة ديمقراطية، غاية في المصداقية، ذلك أنه يفترض في تولي السلطة بالأساس رضا الأمة، أو رضا مناضلي الحزب السياسي، وبالتالي يجب على الراغبين في عضوية المجلس البلدي أو الولائي، العودة إلى صاحب السيادة ومصدر كل سلطة، كي يعقد له حق ممارسة السلطة لحسابه، ولأجل مسمى بمعنى أدق، يعرض الأمر على الاقتراع العام السري والمباشر الذي لا تشوبه شائبة⁽²³⁾. وعلينا أن نشير هنا إلى أن الديمقراطية هنا يجب أن تسودها ثقافة سياسية وقانونية واضحة الدلالة لكي تخول السلطة على قرينة من الصحة فيؤدي ذلك إلى استقرار النظامين المؤسساتي والاجتماعي وتتوحد معه دولة القانون⁽²⁴⁾.

إن الظاهرة العامة المميزة للحراك السياسي الجزائري بما فيها الانتخابات، تشير عبر جميع مراحلها أنها قائمة على شخص المترشح بماله من سيطرة ظرفية أو نفوذ عائلي أو مال و ثراء أو علاقات شخصية أو انتماء إلى عرش لا على أساس البرنامج السياسي، وكفاءة المترشح، وهي إشارة إلى إحدى مزايا النظام الشمولي الاستبدادي، رغم ما تحقق من خطوات في طريق الديمقراطية، التي لا تزال غير كافية وبعيدة عن المأمول في بناء أمة قوية ومتحضرة⁽²⁵⁾، فموافقة مناضلي الحزب تعني إفصاح جزء كبير منهم عن آرائهم في أوضح صورة ، بصدد من يمثلهم ويتولى المسؤولية عنهم ، وهذا التطور الملحوظ في الديمقراطيات الغربية، بدأ يأخذ طريقه نحو الجزائر باستقالة أحمد أويحيى المؤقتة من حزب التجمع

واستقراره بحكم الجوار، وصولاً إلى المآسي الاجتماعية التي لم يلح في الأفق أي أمل للتوصل إلى حل لها في آفاق الألفية الجديدة كالبطالة، ومشكلة السكن، وعدم فعالية النظم التشريعية والقانونية كقانون المرور وقضية الإعدام في جرائم القتل وهذه سياسة يقدم النظام فيها نفسه بديلاً عن نفسه ويعطي انطباعاتاً عاماً بالتجدد وإظهار سياسة محاسبة الفاسدين لمصلحة الشعب. والحقيقة أن لا شيء من ذلك حقيقي، وبوصف أدق، هي مجرد مسرحية طويلة مازالت حلقتها مستمرة على مدى عقود من الزمن.

خامساً - عزوف الشعب عن الانتخاب:

قابل الجزائريون الانتخابات بعدم الاكتراث والتجاهل رغم المشاركة القوية للأحزاب. مع بروز ظاهرة البرزسة على مستويين على الأقل. مرحلة وضع القوائم التي تحدثت عنها الكثير من وسائل الإعلام والسياسيين، وعن بيع للمواقع الأولى داخل القوائم، وبأسعار خيالية في بعض الأحيان. ويتعلق الأمر الثاني بالمستحقات المالية المدفوعة من قبل الحكومة عن الحضور الحزبي داخل لجان المراقبة السياسية الوطنية، والولائية والمحلية، والمرتبطة بعدد القوائم المرشحة التي كانت هي الأخرى مجالاً لبروز مظاهر الفساد، فالأحزاب الصغيرة لا تملك العدد المطلوب من المناضلين لتمثيلها في كل اللجان المحلية، ومن باب أولى المكاتب والمراكز الانتخابية. مما يجعلها تلجأ إلى توظيف المال المتحصل عليه، كمستحقات مشاركة مؤطرين وملاحظين تعجز غالبية الأحزاب، باستثناء تلك الكبرى، عن توفيرهم، مما يترك الإدارة وجهاً لوجه مع بعض الأحزاب الكبرى أثناء عمليات فرز الأصوات والإعلان عن نتائجها⁽²⁷⁾.

الكفاءة ومفهوم حرية الأحزاب في الترشيح:

لا يقتضي أن يتساوى المفكر الذي صرف زهرة حياته في تحصيل العلم النافع أو الصنعة المفيدة بذلك الجاهل النائم في ظل الحائط، ولا ذلك التاجر المجتهد المخاطر بالكسول الخامل، ولكن العدالة تقتضي غير ذلك التفاوت، بل تقتضي الإنسانية، أن يأخذ الراقي بيد السافل⁽²⁸⁾.

أو أنه استخلص برنامجه السياسي والاقتصادي من عمق ثوابت الأمة ومقدراتها؟ وهل له أن يصمد أمام حركات الاحتجاج الشعبي، التي لم تستثنى أحداً في الجزائر بالنقد اللاذع؟ هل يمكنه أن يقنع الجماهير المسحوقة على مدار خمسين عاماً من الاستقلال، ويبرر هذا التخلف على جميع الأصعدة؟ إن ذلك غير ممكن، للآن العقل والمنطق يؤكد أن مرشح الشعب الكفاء والنظيف، والقادر على العمل، والنجاح والإبداع، أغلقت أمامه كل الأبواب ووصدت في وجهه كل السبل؛ فعندما يرشح الشعب كفاءاته، ولا مانع أن يكون ذلك عن طريق الحزب السياسي أو القوائم الحرة، وسيحتاج إلى حملة انتخابية لمزيد من الإقناع والتوضيح والتعبئة لمواجهة الأعباء والتحديات، وواجب الحكومة في هذه الحالة توفير الدعم والمساندة، وضمان احترام القانون والحرية، في إطار العدالة والمساواة بين الجميع، لاسيما في استخدام وسائل الإعلام ومقدرات الأمة.

رابعاً - إشغال الرأي العام بالخلافات الحزبية عن القضايا الكبيرة:

إن من آثار هذه السياسة الحزبية الضيقة الأفق الضائعة للمصداقية والثقة من أغلب المناضلين، ومن ورائهم عامة المقترعين، وهي دعم وترشح غير الأكفاء؛ بروز مظاهر الانقسام والانشطار على مستوى أكثر الأحزاب السياسية ثقلاً، على الساحة السياسية؛ فحزب جبهة التحرير الوطني أصبح من عاداته عقب كل استحقاق انتخابي الدخول في صراعات وتجادبات تنتهي بسحب الثقة من الأمين العام للحزب كتحصيل حاصل. وقع ذلك مع عبد الحميد مهري ثم علي بن فليس وأخيراً عبد العزيز بلخادم ليغطي النقاش والصراع على قضايا هامة وكبرى داخل الحزب، ممثلة في سطوة الأقلية على إرادة الأغلبية من المناضلين غير الأكفاء لمناصب المسؤولية على أسس واهية مما جعل الفساد يعيش في أركان الحزب وينذر بكارثة حقيقية، بالإضافة إلى القضايا الأخرى خارج الحزب كالتحديات الإرهابية مثل حادثة الاعتداء على القواعد البترولية في صحراء تيقنتورين جنوب الجزائر، والحروب المشتعلة في الجوار كحرب مالي وما لها من تداعيات على أمن البلاد

والحريات (المواد 29 إلى 59) معبرا عن الحريات الشخصية والسياسية للمواطن الجزائري.

لكن المعضلة الحقيقية في الجزائر لا تتعلق باحترام حقوق المواطن، نضا وتشريعا، بقدر ما تتعلق بالممارسة السياسية العملية للأحزاب، وكيف أنه لا يمكن مراقبة مسألة الترشح والترشيح داخل الأحزاب، لأن القانون في هذه المسألة نص عام، غير محدد وغير دقيق، والشروط المنصوص عليها في الدستور، والقانون، لا تأثير عليها، لأن الأغلبية الساحقة من الجزائريين تتوفر على هذه الشروط، فهي ذات صبغة شكلية كالجنسية الجزائرية، والانتماء للدائرة الانتخابية، والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، باعتبار أن الإشكال الحقيقي، ينحصر في مدى كفاءة المترشح وأمانته، وأخلاقه، في قيادة الشعب والأمة بأكملها، لا الحزب أو الجهة التي رشحته فقط، ومن ثم يمكن أن نقول أن هذا، يعد سببا رئيسيا في ضرورة تدخل القانون والتشريع، قصد وضع شروط محددة تخص الترشح للوظائف العامة والنيابية، كشروط الكفاءة ومقتضياتها من العلم والخبرة والنزاهة والاستعداد النفسي والجسدي، وتكون الأحزاب السياسية، من خلال مناضليها ومؤتمراتها، حرة في اختيار مرشحين من بين هؤلاء الأكفاء، وبهذه المواصفات المنصوص عليها قانونا، والمتفق عليها من خلال منظومة أخلاقية يلتزم بها الجميع، وهنا يمكن أن نلاحظ، على سبيل المثال، أن كلا من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، موطن النظام الرئاسي يتوليان انتقاء مرشحيها في الانتخابات الرئاسية، بواسطة مؤتمريهما⁽³²⁾.

شروط الترشح وتولي الوظائف العامة:

إن تطبيق مفهوم نص الآية الكريمة "وأمرهم شورى بينهم" (سورة الشورى، 2). لا يعني فقط إلقاء أصحاب الأمر برأيهم في قضايا تخصهم؛ فمن حقهم أيضا اختيار من يولونهم الأمر، في كل المستويات؛ فالأمة لها الحق في اختيار الحكومة والرئيس، مثلما لعمال مؤسسة اقتصادية أو تربوية أو ثقافية وغيرها الحق في اختيار القادة في الديمقراطيات الغربية، لأنها لا تفرز الأفضل؛ ذلك أن المترشحين الذين يعتمدون على

إن قضايا الحرية والديمقراطية واختيار الأكفاء أضحت قضايا بديهية في الغرب، لكنها عندنا ما تزال غريبة، أو مجهولة أو منفورا منها، لأنها عند الكثيرين لم تطرق سمعهم، وعند البعض الآخر لم تثل التفاتتهم وتدقيقهم وعند آخرين، لم تحز قبولهم لأنهم ذوو غرض وأهداف ومصالح⁽²⁹⁾.

إن الحرية تقابل الاستبداد، وهو ما يعني في بحثنا هذا، أنه لا توجد بين الأحزاب والأمة رابطة معينة معلومة، مصونة بقانون نافذ الحكم، مما يعني أنه لا يوثق بوعد من يتولى السلطة منهم، ولا بعهده ولا بيمينه على مراعاة الدين والتقوى، والحق، والشرف، والعدالة، ومقتضيات المصلحة العامة، وأمثال ذلك من القضايا الكلية المبهمة التي تدور على لسان كل بر وفاجر، وما هي في الحقيقة إلا كلام مبهم فارغ، لأن الفاسد لا يعدم تأويلا، ولأن من طبيعة القوة والتعسف، ولأن القوة لا تقابل إلا بقوة مثلها، لأنهم ليسوا أهلا لها⁽³⁰⁾.

وعلى خلاف ذلك، يعرض النظام الاستبدادي مرشحا واحدا على التزكية الشعبية، فبالتالي ليس للشعب ضلعا في اختيار رئيس الجمهورية، وهذا نفس الدور التي تلعبه الأحزاب السياسية فيما يتعلق بترشح أعضائها للانتخابات المحلية والولائية والبرلمانية، على أهميتها في النظام السياسي الجزائري، لتعايشها المباشر مع أبناء الشعب، فالترشيحات تتم في غرفة مغلقة، على مستوى قيادة الحزب، لاسيما الحزبين الكبيرين: حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، بالإضافة إلى حزب العمال، بما يصاحب ذلك من تدخلات بمختلف الوسائل والطرق، إلى درجة أن الأغلبية الساحقة من مناضلين ومناصرين ومتعاطفين لا يمكنهم التكهن بالمرشحين. وهذا الفهم المقيت، المغتصب لإرادة الأمة في الاختيار والترشيح ممثلة في مناضلي الحزب، يكون من آثاره الرفض والتمرد، وتغيير الانتماءات الحزبية، والتخلي عن المبادئ، وتبادل التهم، والدخول في معترك عقيم يكون ضحيته المواطن البسيط⁽³¹⁾.

إن المراد بالحريات العامة هو تقييد الممارسات التعسفية والاستبدادية بجميع أشكالها، وقد جاء الفصل الرابع من الدستور القائم تحت عنوان: الحقوق

منهم صرف أموالا طائلة من مرحلة الترشح إلى غاية فرز الأصوات في محاولة للتملص من الجرم والإفلات من العقاب، على الأقل طيلة فترته النيابية المقدرة بخمس سنوات⁽³⁵⁾.

يقول الكواكبي:

(هل يكون في الحكومة، من الرئيس إلى الشرطي من يطلق له عنان التصرف برأيه وخبرته؟ أم يلزم تعيين الوظائف كلياتها وجزئياتها بقوانين صريحة وواضحة لا تسوغ مخالفتها ولو لمصلحة مهمة، إلا في حالات الخطر الكبير)⁽³⁶⁾.

ويقول ابن باديس: (إن كل من يتدخل في الانتخاب، من العامة أو الحكام، بوجوه غير قانونية، حتى يشوش على الأمة سيرها، وكل من يدعوها إلى تمثيل غير الأكفاء منها، أو من تحسبهم أكفاء من غيرها، فهو ظالم للأمة، غاش وخائن لها)⁽³⁷⁾.

إن النبات لا ينمو ولا يزدهر، إلا إذا كان في نطاق واسع من الشمس والهواء والفضاء، والمنبت تجد فيه الحرية للنمو والازدهار، وبقدر ما يضيق هذا الفضاء، يكون ما يصيبه من اليبس والذبول، وهكذا الإنسان تنمو مداركه وتجمد وتقوي إرادته وتضعف وتحسن أعماله وتقبح، بقدر ما يكون له من الحرية الصحيحة والمشروعة في الحياة.

لهذا كان الإنسان شعبا وفردا، عاشقا للحرية بطبعه، لأنها شرط كماله، والكمال محبوب في فطرة الإنسان، ليست الحرية إلا (السلطة على إتيان كل شيء لا يضر بالغير) فإذا لا بد من نظام وقانون، تعرف به حقوق النفس من حقوق الغير، ويوصل كل فرد إلى التمتع بحقوقه وإجباره على أداء واجباته، ولا بد من هيئات كفئة لتشريع القانون، يقوم عليها أشخاص مختصون⁽³⁸⁾.

ولا يمكن حماية حرية المجموعة والفرد من الأذى، وكرامته من المساس، إلا إذا كانت هذه الهيئات منه والطريق الموصل إلى تكوين هذه الهيئات من الشعب فيه جميع طبقات الأمة تعبر عن إرادتها في اختيار هيئاتها التي تحس بإحساسه، وتشعر بشعوره وتآلمه، وتكون فوق ذلك منتخبة انتخابا حرا، لا دخل ليد السلطة القائمة فيها فالانتخاب والترشح للنيابة

الصراحة ومخاطبة العقل ينهزمون دائما أمام الذين يعرفون كيف يستغلون العواطف ويحركون وسائل الإعلام، فإنهم يربحون، فكثيرا ما يتم انتخاب المترشح، الذي يستطيع ترك انطباع حسن أمام الكاميرات، فاختيار اليوم لا يتم على أساس البرامج والافتتاح بقدر ما يتم على أساس الانطباع حسب محمد حسنين هيكل⁽³³⁾.

إن الواجب يقتضي اشتراط الكفاءة العلمية عند المترشح للمناصب العامة، فلا يسمح بذلك إلا الذين أبدعوا في المجالات العلمية والفكرية والعلوم الإنسانية وبعبارة أخرى، للتكنوقراط المبدع وليس المنفذ فقط، ونستند في ذلك على مبدأ قرآني يقول بعدم التساوي بين العالم وغيره من الناس قال تعالى: "قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون" (سورة الزمر، 11).

فالإسلام بذلك يقر ويعترف بالتفاوت، لا على أساس الملكية والمال والحسب والنسب، بل على أساس آخر أكثر رفعة وشرفا هو العلم والمعرفة، باعتبارهما صفة التكريم الأولى، فلا بد من وضع ميكانيزمات وآليات لتطبيق هذا المبدأ عمليا، فنكون قد حضنا المجتمع على طلب العلم، باعتباره الأساس الوحيد لعملية الصعود الاجتماعي والتحول الإنساني، ومن هذه المحفزات عدم السماح بأن يكون الحكم والسلطة، إلا لطبقة العلماء وأصحاب المعرفة العلمية في كل التخصصات؛ فمن هذه الطبقة ستشكل النخب السياسية والمعرفية التي تصلح لقيادة المجتمع⁽³⁴⁾.

أما الشروط الأخلاقية، فإن أجهزة الأمن والقضاء المستقل لها مسؤولية القيام بهذه المهمة الوطنية المقدسة، وعلى أساس ما تقوم به من تحقيقات معمقة، وتقديم للمترشحين شهادات تثبت حسن السيرة والسلوك التي يجب إدراجها كوثيقة أساسية في ملف الترشح، مع ضرورة أن تتم هذه التحقيقات من قبل كوادرات أمنية نظيفة كفئة، ومحلفة لتفادي الرشوة والمحاباة أو المواربة، كما هو الحال في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (مايو 2012)، والتي فتح الباب فيها على مصراعيه لتقديم مرشحين من أصحاب السوابق القضائية والمتورطون في قضايا فساد تخص المال العام، بالإضافة إلى الجرائم الأخلاقية المتفاوتة في خطورتها من جنح ومخالفات، والغريب أن كثيرا

- 7- نفس المرجع السابق ص 85
- 8- عبد الله بوقفة آليات تنظيم السلطة. مرجع سابق. ص 47
- 9- موريس دو فرجيه Maurice de verger علم اجتماع السياسية ط 1 1991 - المؤسسة الجامعية للدراسات
- 10- بلال أمين الأحزاب السياسية مرجع سابق ص 84
- 11- نفس المرجع السابق ص 84
- 12- جابي ناصر لماذا تأخر الربيع الجزائري مرجع سابق ص 96
- 13- قدم القرآن الكريم أربعة شروط لتولي المسؤولية والوظيفة فصي قصة سيدنا موسى عليه السلام ذكر القوة العقلية والجسمية والأخلاقية بالإضافة إلى الأمانة وفي قصة سيدنا يوسف عليه السلام ذكر شرطين أساسيين هما الحق حق الأموال وحقوق الأمة والعلم بطرق التسيير والقدرة على التفكير لوضع حلول مناسبة لمشكلات واقعة
- قال تعالى: " قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين" (القصص 26) وقال أيضا "قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليهم" (يوسف 55)
- 14- جابي ناصر لماذا تأخر الربيع الجزائري مرجع سابق ص 97
- 15- سعد عبد الله جاب الله آراء ومواقف للتاريخ ص 81 وما يعدلها
- 16- جابي ناصر لماذا تأخر الربيع الجزائري مرجع سابق ص 98
- 17- نفس المرجع السابق ص 98
- 18- سليم حداد بؤس الديمقراطية ص 60
- 19- بوكريش رابح السلطة الخامسة تفضح السلطات الأربع مرجع سابق ص 103
- 20- جابي ناصر لماذا تأخر الربيع الجزائري مرجع سابق ص 102
- 22- بوكريش رابح السلطة الخامسة تفضح السلطات الأربع مرجع سابق ص 107
- 23- سليم حداد بؤس الديمقراطية مرجع سابق ص 19 وما يعدلها
- 24- عبد الله بوقفة آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري دراسة مقارنة دار هومة 2005
- 25- نفس المرجع السابق ص 24
- 26- جابي ناصر لماذا تأخر الربيع العربي مرجع سابق ص 103
- 27- جابي ناصر لماذا تأخر الربيع الجزائري مرجع سابق ص 94
- 28- عبد الرحمن الكواكبي ومصارع الاستبداد دار المعرفة الجزائر 2011 ص 81
- 29- نفس المرجع السابق ص 137
- 30- نفس المرجع السابق ص 38
- 31- سليم حداد بؤس الديمقراطية مرجع سابق ص 112
- 32- حول موضوع ترشيح الرئيس الأمريكي انظر 187 .R.CARR.OP.CIT.P
- 33- محمد حسنين هيكل آفاق الثمانينات شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 5 لبنان 1985 ص 48.
- 34- رابح لونييسي النظام البديل للاستبداد. دار المعرفة الجزائر ط 1 . 2011
- 35- نفس المرجع السابق ص 132.
- هما الكفيلين لحرية الأمة، وبها تعرف درجتها في الرقي والتحضر، وتظهر منزلتها بين الأمم⁽³⁹⁾.
- الخاتمة ونتائج البحث:**
- 1- وجوب وضع منظومة قانونية تحدد طبيعة الوظائف وشروط الترشح لها، مع وجوب اتفاق الطبقة السياسية على مسودة أخلاقية بهذا الخصوص.
- 2- إن عملية الترشح يجب أن تتم من خلال مؤتمرات حزبية، يساهم فيها ويحضرها كل المناضلين ودون إقصاء وحسب مؤهلاتهم، وأقدمية نضالهم ومراتبهم داخل هياكل الحزب.
- 3- يجب تحديد مدة قانونية لرئاسة الحزب السياسي، نقتصر أن تكون عهدين، والثالثة تكون استثنائية، يطلب من أغلبية ثلثي أصوات المؤتمرين، في اقتراع سري ومباشر، وتحت إشراف محضر قضائي، مع وجوب التداول على قيادة الحزب بموجب قانون في الدستور.
- 4- الأحزاب السياسية تعد قواسم مشتركة بين جميع الجزائريين بمقتضى الدستور و الدين و الأعراف والتقاليد، لذلك فإن الانخراط في الأحزاب، تأطير الأفكار وتنظيم اللقاءات داخلها، يجب أن تخضع لرقابة القانون.
- 5- يجب منع استغلال الثورة الجزائرية في العمل السياسي، لأنها ميراث كل الجزائريين وحتى تتساوى جميع الأحزاب في فرص الإقناع وتجنيد الجماهير ولسماع خطابها وقبول برنامجها، فحزب جبهة التحرير الوطني تاريخ مشترك بين جميع الجزائريين يستأثر به البعض على حساب البعض الآخر ويجب تعديل الدستور بإضافة مبدأ الشرعية الثورية كسبب يمنع قيام الأحزاب السياسية على أساسه.
- الهوامش:**
- 1- بلال أمين زين الدين الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة دار الفكر الجامعي، الإسكندرية
- 2- عبد الحميد متولي الوسيط في القانون الدستوري الإسكندرية ط سنة 1956 ص 188
- 3- سليمان الطماوي مبادئ القانون الدستوري المصري ط 1، دار الفكر العربي 1958، ص 47
- 4- سعد عبد الله جاب الله آراء ومواقف للتاريخ، شركة دار الأمة الجزائر 2001 ص 11
- 5- بلال أمين الأحزاب السياسية مرجع سابق ص 80
- 6- نفس المرجع السابق ص 84

36- الكواكبي طبائع الاستبداد ص 140.

37- عبد الحميد ابن باديس الانتخابات و تمثيل الأمة صحيفة

المنتقد 1925 دار الهدي عين امليلة الجزائر

38- نفس المرجع سابق ص 278.

39- نفس المرجع السابق، ص 279.
